بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله القآئل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ والصلاة والسلام على الصادق الأمين[١] محمد وآله وسلم، المنزل عليه. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢-٣٣]، من زكى الله لسانه فقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. وزكّى أُمَّتَهُ فَقَالَ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الذي ((مَا كانَ خُلُقٌ أَبْغَضَ إليهِ مِنَ الكَذِبِ))[٢].

---

(١) لقب كان يلقب به النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمْ قبل النّبوة. ينظر صحيح البخاري ج١ص٧ رقم٧، وفيه قول خديجة رضي الله عنها للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمْ: ((وَتَصْدُقُ الحديث)). والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج١ص١١٩-١٢٠ رقم الحديث٣٣. والشفاء للقاضي عياض ج١ص٢٦٨-٢٧٣. وينظر سيرة ابن كثير ج٢ص٢٣٤ - بحث الهجرة. وسيرة ابن هشام ج١ص٤٨٥ الهجرة، وقد ذكروا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر عليا أن ينام على فراشه ويؤدي الودائع لأنه ليس أحد بمكة عنده شيء يخشى عليه، إلا وضعه عنده، لما يعلم من صدقه وأمانته.وطبقات ابن سعد ج١ص١٤٦. بحث بناء الكعبة، وص١٩٥ بحث نزول الوحي. والمنتظم لابن الجوزي ج٢ص٣٥٠. وسيرة المصطفى لهاشم معروف الحسني ص٢٥٣. ومحمد رسول الله لمحمد رضا، ص١٢٧. وفقه السيرة للبوطي ص١٧٨.

(٢) قالت عائشة: ((ما كان خلقٌ أبغضَ إلى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمْ مِنَ الْكَذِبِ ، لَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمْ بِالْكَذِبَةِ فَمَا يَزَال فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ أَحْدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً)) ينظر سنن الترمذي ج٤ص٣٠٧ رقم ١٩٧٣ قال: حديث حسن. وطبقات ابن سعد ج١ص٣٧٨. وفي كنز العمال بلفظ: ((كان أبغض الخلق إليه الكذب)) عنها ج٧ص١٣٧ رقم ١٨٣٧٩. وجاء فيه ((كَانَ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَذَبَ كَذْبَةً لَمْ يَزَلْ مُعْرِضًا عَنْهُ حَتَّى يُحْدِثَ تَوْبَه)). ج٧ص١٣٧ رقم ١٨٣٨١.

فَأَفَاضَ مِن خِصَالِهِ الشَّرِيفَة الأمانةَ والصّدقَ، لِيَتَحَلَّى بهِمَا صَحَابَتُهُ الكِرَام الَّذينَ لَمْ يَكُنْ فِي وُسْعِهِم – وَهمُ قِلَّةٌ ضُعَفَآءُ – أَنْ يُدْخِلُوا فِي دِينِ اللهِ أُمَمَ الأرْضِ إن لَم يُقَدّموا بَيْنَ يَدَي دَعْوَتِهم صِدْقاً فِي الْفِعَال، وَصِدْقاً فِي المَقَال.

إنَّ طَبيعَةَ الرِّسَالَةِ الخَاتِمَةِ، وَالأُمةِ الْوَارِثَةِ، تُحَتِّمُ أَن يَنقُلَ السَّلَفُ إلَى الخَلَفِ – مِيرَاثَ نَبِيِّهِم نَقِياً كَالمَآءِ وَوَجْهِ السَّمَآءِ؛ وَمَا دَامَ المِيرَاثُ عَظِيماً وَشَامِلا فَحَمْلُهُ وَنَقْلُه تَبعةٌ تُثْقِلُ الجِبَالَ، لايَقْوَى عَلَى حَمْلهَا إلا رِجَالٌ اسْتَمَدُّوا منَ اللهِ عَونَهُ، وَمِنَ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَآلَه وَسَلَّمَ عَزمَهُ وَحَزْمَهُ وَأَمَانَتَهُ، وَقَد ﴿صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾ [الأحزاب : ٢٣] فَجزَاهُمُ اللهُ عَنِ الإسْلاَمِ خَيراً.

وَمِن خِلاَل هَذِه الكلماتِ يُفْهَمُ أَنَّ مَوضُوعَ الرِّسَالةِ هو عُنصُرُ الصّدق فِي رُوَاةِ الحَدِيثِ وَحَمَلَةِ الشَّهادَةِ الَّذينَ حَفِظَ اللهُ بِهِم الحُقُوقَ. وَعُنصُرُ الصّدق إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الرَّاوِي وَالشَّاهِدِ بِأَمَارَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْه؛ وَهي مَجمُوعَةٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ: «الْعَدَالَةُ».

وَإنِّي لأَعْرِفُ مَا تَحْتَ هَذِه الكَلِمَةِ مِن خُطُورةٍ، إِذْ أقحَمتُ نَفسي فِي لُجَّةِ الجَرحِ وَالتَّعْديلِ؛ إلاَّ أَنَّ الخَطْبَ يَهُونُ عِندَمَا تَهْدِفُ الكِتَابَةُ إِلَى تَقْدِيم خِدْمَةٍ لأَهلِ العِلمِ، ورِجَالِ القَضَآءِ فِي أَهَمِّ جِسْرَينِ تَمرُّ فَوقَهُمَا أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ؛ وَهُمَا: الرُّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ، وَبِذَلِكَ تَبْرُزُ أَهَمِّيَةُ المَوضوعِ الَّذِي يَمَسُّ أَهَمَّ رَكِيزَتَين تَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الدّنيَا وَالدِّين. كَمَا أَنَّ لِلْمَوْضُوعِ أَهَمِّيَةً كُبْرَى لإِسهامِه فِي إبْرَازِ مَعَالِمِ السُّلُوكِ الحَمِيدِ المُتَمَثِّلِ فِي العَدَالَةِ لِيَتَحَلَّى بِهِ الانْسَانُ المُسلْمُ. كَمَا أنِي أَضْرَعُ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرِّسَالَة لَبِنَةً فِي بِنَآءِ فِكْرٍ يَنْشُدُ التَّسَامُحَ وَيَنبُذُ التَّعَصُّبُ ويهيءُ لبنآء الاحكام على أساس الحق الواضح، فَالحَقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبَعَ، وَهْوَ وَحْدَهُ جَدْيرٌ بأن نَجْتَمِعَ حَوْلَهُ.

السبب في اختيار الموضوع

أ – حَفَزَني عَلَى خَوْضَ مَيْدَانِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ فِي جَانب الرِّوَايَةِ – مَا لَمَسْتُهُ مِن صرامةٍ فِي بَعضِ أَحْكَامِ رِجَالِ الجرح والتعديل تُجَاهَ طَآئفَةٍ، وَتَسَامُحٍ ورفقٍ مَعَ طَآئفَةٍ أُخْرَى، مَعَ

أَنَّهُم – رَحِمَهُمُ اللهُ – مِثَالٌ نَادِرٌ فِي الدِّقةِ والنّزاهةِ، إلاّ أَنَّ مَا جَآءَ مِن هَفَواتٍ يَدخُل تَحْتَ الضُّعفِ الَّذِي لاَ يَخْلُو مِنهُ إنسَانٌ.

وَمَنْ ذَا الَّذِيْ تَرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا   كَفَى الْمَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه[1]

ويَا لَيْتَ الأَمرَ اقْتَصرَ عَلَى زَمَنِ تَأْلِيفِ كُتُبِ علم الجرح والتعديل؛ لِيُتْرَكَ بَعدَ ذَلكَ للنَّاظِرِ نَظَرُهُ، وَللمُجْتَهِدِ إجتِهَادُهُ، وَلاَسِيَمَا بَعدَ مَعرِفَةِ أَنَّ مَا صَدَرَ عَن العلمآءِ مِن كَلمَاتٍ فِي التَّعْدِيلِ أَوْ الْجَرحِ إنّما هِيَ إجتِهَادِيَّةٌ وَبِحَسَبِ غَالبِ الظَّنِّ. لَكِن عندَمَا يَحْمِلُهَا الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّهَا مُسَلَّمَاتٌ لاَ تَحتَمِلُ الخَطَأَ وَلاَ تَقْبَلُ الْمُنَاقَشَةَ – فَهَذَا هُوَ الْمُوجبُ لِلدِّفَاعِ عَن مَفْهُومِ [أَنَّا عَلَى صَوَابٍ يحْتَمِلُ الخَطَأ، وَأَنتَ عَلَى خَطَإٍ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ] إنْ لَمْ نَقُلْ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»[2] أو مثاب.

ب– أَمّا البَاعِثُ عَلَى بَحثِ العَدَالةِ فِي الشَّهادَةِ فَهُو أَكْثَرُ إلْحَاحاً وَأَشَدُّ حَاجَةً للدِّرَاسَةِ مِن غَيْرِهِ؛ فَالْمُتَتَبِّعُ لِمَا اشْتَرَطَهُ أهلُ العِلمِ فِي الرَّاوِي وَالشَّاهِدِ مِن صفَاتٍ وشرُوطٍ – يُفَاجَأُ بأَنَّ غَالِبِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ اليَومَ خَالٍ مِن تِلْكَ الشُّرُوطِ، وَقَد لاَ تَجدُ شَاهِداً كَمَا وَصَفُوا إلاّ بِصُعُوبَةٍ؛ وَيَنْبَغِي أنْ يَكُونَ لَدَيْنَا نِيَّةٌ وَرَحَابَةُ صَدرٍ لِتَقَبُّلِ نَقْدِ أَنْفُسنَا.

وَلَمْ يَبْعُدِ العَلاَمَةُ سيد قطب رَحِمَهُ اللهُ – عَنِ الصَّوَابِ عِندَمَا قَالَ: «وُجُودُ الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ يُعْتَبَرُ قَد انْقَطَعَ مُنذُ قُرُونٍ كَثِيرَةٍ. فَالْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ لَيْسَتْ أَرْضاً كَانَ يَعِيشُ فِيهَا الإِسْلاَمُ وَلَيْسَتْ قوماً كَانَ أَجْدَادُهُم فِي عَصْرٍ مِنَ عُصُورِ التَّأْرِيخِ يَعِيشُونَ بِالنِّظَامِ الإِسْلاَمِيِّ. إنَّما الأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ البَشَرِ تَنْبَثِقُ حَيَاتُهُمْ وَتَصَوُّرَاتُهُمْ وَأَوْضَاعُهُمْ وَأَنْظِمَتُهُمْ وَقِيَمُهُمْ وَمَوَازِينُهُم، كُلُّهَا مِنَ الْمَنْهَجِ الإِسْلاَمِيِّ.

(١) البيت ليزيد بن محمد المهلبي. ينظر خزانة الأدب ج٧ ص٥٧٣

(٢) ينظر ج١ص١٣ من شرح الأزهار .

وَهَذِه الأُمَّة – بهَذِهِ الْمُوَاصَفَاتِ – قَدِ انْقَطَعَ وُجُودُهَا مُنْذُ انْقِطَاعِ الحُكمِ بِشَرِيعَةِ اللهِ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ))[1]. حَقاً نَجِدُ رُكَاماً هَائِلاً مِنَ الخِدَاعِ وَالْكَذِبِ وَالزُّور فاقِداً لِمَنْ يَرْدَعُهُ بَــلْ وَاجِداً مَنْ يُشَجِّعُهُ.

ومن ناحية أخرى لو قُتِل إنسانٌ في محل لشُرْبِ الخمر ونحوه، وشهد على القتــل رُوَّادُ ذلك المكان وما أشبهه؛ فإن قبلنا شهادتهم أهملنا شرط العدالة إلا عند من يقبــل شــهادة الفاسق، وإن أهملنا الشهادة ضيَّعنا الدم. هذا ما سنعالجه في مظانّه.

منهج البحث

حاولت جاهدا أن يظهر البحث لائقا في شقيه الموضوعي والشكلي.

أولا – الناحية الموضوعية

١ – وضعت في الحسبان أني بصدد جرح وتعديل وينبغي لمن يكتب فيه ألا تأخــذه في الله لومة لآئم، وأن يجعل نصب عينيه كلمة الله ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق:١٨] ، وأن يتذكر قول القائل:

ومــا مــن كاتــب إلا ســيفنى ... وَيَبْقَي الدهرَ مــا كتبــت يــداه
فلا تكتب يَمينُــكَ غــيرَ شــيء ... يَــسُرُّكَ في القيامــة أن تــراه

من أجل هذا فما جآء من نقد لهذا أو دفاع عن ذاك فإنما يقوم على تحري الحق وخدمة العلم واعتماد الدليل. وقد لاحظت الحساسية المفرطة فيما يتعلق بالتشيع والعقائد عمومــا فأخذت في الاعتبار أن البحوث العلمية الصادقة يجب أن تقوم على الحجة والمناقشة العلمية بعيدة عن العواطف والحساسيات فتوكلت على الله وما شآء فعل.

على أنني راض بــأن أحمــلَ الهــوى ... وأخلص منــه لاَ عَلَــيَّ وَلاَ لِيَــا

---

(١) معالم في الطريق لسيد قطب ص٥–٦.

٢– بذلت جهدا مُضنيا في إِخراج الرسالة بالصورة المناسبة فتجنَّبتُ الألفاظ الوعرة مفسِّرا ما قد يجد القارئ صعوبة في فهمه.

٣– حرصتُ على إِبرازِ وِجْهَةِ نظرِ المذهبِ الزيدي مساواة بغيره من المذاهب ملتزما بترجمة رجاله، يليهم المعتزلة الذين أسهم المذهب الزيدي في حفظ تراثهم – مقدِّراً الفائدةَ الكبيرة من التعريف بآراء المذهب ورجاله؛ لأنَّ نفائس مؤلفات هذا المذهب مازالت تقبع مخطوطةً مُحَنَّطةً بتراب النسيان والإهمال، ولذلك لم يتمكن رُوَّادُ المعرفة من الإطلاع على المذهب الزيدي ورجاله بشكل مناسب. أما المذاهب الأخرى ورجالها فقد نالت من الشهرة والانتشار مالا مزيد عليه.

ثانيا – الناحية الشكلية

١– ضبط الآيات بشكل دقيق فإن خالفتُ قواعد المصحف في بعض الأشياء فلأن آلة الطبع المتاحة لم تساعد على رسم الآية كما هي بالمصحف. كما أرجو إن فات على قلم التصحيح شيءٌ أن يُدْخَلَ في باب العجز البشري فالكمال لله وحده.

٢– الحديث الشريف قمت بضبطه تبركا وحفاوة بمقام السنة الرفيع متحريا الضبط الدقيق قدر جهدي، وكذا إسناد الحديث إلى مصادره ومنها مسانيد ومجاميع أهل البيت الطاهر، فإن فاتني سلوك الأصول المتبعة في تخريج الحديث أو ترتيب الطرق أو المراجع فلأن الغرض حسب تقديري هو توثيق ما نقلته وإسناده إلى كل مصدر وجدته فيه ليكون البحث شرعيا له أبٌ وأم، وليتمكن المطلع من الرجوع إليها.

٣– حرصت حسب المستطاع على نِسبة كل قول إلى صاحبه بنزاهة وأمانة لئلا أُوهِمَ أنه من كلامي، مُتَّخِذاً كآفَّة الأساليب التي تحوط وتحمي الأمانة العلمية.

٤– ربما عثرتُ على مرجع محقَّقٍ سهل الرجوع إليه بعد أن اعتمدتُ على نسخة قديمة، فأشير إليهما معا أو أحدهما بمالا لبس فيه حرصا على الفائدة.

٥- أما من الناحية الإملآئية والقواعد اللغوية والنحوية والصرفية فقد اعتمدت بتوفيق من الله على ما تعلمته لدى كبار العلمآء قرابة اثني عشر سنة، وقد لمستُ أني قاربت الصواب قياساً بمن لا يلقي للغة العربية بالا.

تقسيم: ستكون الدراسة بعون الله مبدوءةً بمقدمة في التعريف بالبحث ثم نتناول موضوع الرسالة في قسمين أساسيين:

القسم الأول - في نظرية العدالة متضمنا أربعة أبواب:

الباب الأول - تعريف العدالة لغة واصطلاحا والفرق بينهما وبين كلمات ترادفها أو تشبهها.

الباب الثاني - أوردنا فيه نبذة عن تأريخ العدالة لتبرز مكتملة التعريف.

الباب الثالث — في العدالة وأسسها وشروطها.

الباب الرابع - تحدثنا فيه عن التعديل والجرح: تعريفه وأهميته ومشروعيته وأسبابه وكيفيته وطرقه ومراتبه ونحو ذلك.

أما القسم الثاني - فهو معَدٌّ لتطبيقات نظرية العدالة في بابين اثنين: ندرس في الباب الأول موانع شهادة العدول. ونعالج في الباب الثاني اختلاف الدين وأثره على الشهادة.

بعد هذا نسجل أهم النتائج التي تضمنها البحث في خاتمة مشفوعة بحمد الله آخرا كما وفقنا لحمده أولا.

خطة البحث

يبدو أن معالم الخطة قد وضحت في أهم ركائزها بالشكل التالي:

القسم الأول: في نظرية العدالة.

الباب الأول: في ماهية العدالة.

الباب الثاني: في تأريخ العدالة المطلوبة في الراوي والشاهد.

الباب الثالث: في أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة.

الباب الرابع – في التعديل والجرح.

القسم الثاني: في تطبيقات نظرية العدالة.

الباب الأول: في الموانع من شهادة العدول.

الباب الثاني: في اختلاف الدين وأثره على الشهادة.